

مفتي الديار التونسية الذي تخذله السياسة

عثمان بطيخ

شيخ مستنير يكفره الإسلاميون



حلمي همامي
صحافي تونسي

كم هو صعب أن يجد المفتي نفسه بين مطرقة مطالب التجديد والتغيير خاصة ما يتعلق بحرية الضمير وقوانين الأحوال الشخصية. وسندان قوى رافضة لذلك تعمل على شغل المجتمع إلى الخلف، ولا تتوانى حتى عن استعمال العنف من أجل تحقيق أهدافها. وليس سهلاً أن تكون مفتياً في دولة مثل تونس، وفي وقت سيمر فيه خطاب دجيل، إخواني وسلفي، اختلت معه موازين مجتمع عاش لعقود ضمن قلب جانشة كوروننا، يتواصل الناس معه ويسألونه عن الصوم وإلغاء العمرة والحج، وغير ذلك من أمور تبدو حياتية وجديدة على نور المفتي.

تبدو مهمة المفتي أكثر تعقيداً، اليوم، في مواجهة أطراف تنازعه مسؤولة الإشراف على الإفتاء، وتعمق حالة الفوضى السائدة في المجتمع. هذه هي حال مفتي الديار التونسية المخضرم عثمان بطيخ، الذي شغل هذا المنصب قبل ثورة يناير 2011 وبعدها، ضمن مرحلة تخللتها الكثير من المفارقات والتحديات التي جعلت من حضوره اليوم يتجاوز تلك المهام البروتوكولية التي عرف بها قبل الثورة. فبطيخ يحضر حتى في قلب جانشة كوروننا، يتواصل الناس معه ويسألونه عن الصوم وإلغاء العمرة والحج، وغير ذلك من أمور تبدو حياتية وجديدة على نور المفتي.

المساواة في الميراث

خلق الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي علاقة جيدة بين المفتي والتونسيين، وقد دعمها بطيخ، هذا الشيخ الزيتوني المستقل، والذي شغل منصب وزير الشؤون الدينية في حكومة الحبيب الصيد، من خلال محاولة استيعاب خصوصية المرحلة التي يعيشها التونسيون وحالة «الفصام» التي أصابت المجتمع وانقسامه بين علماني وإسلامي، وفي بعض الأحيان يبدو كل طرف أشد تطرفاً من مواقفه من الآخر.

في خضم الفوضى التي راقت فترة تحكم البعض بالخطاب الديني، استطاع نجم بطيخ، حتى وصل الأمر إلى تكفيره من قبل الإسلاميين، وحجبتهم في ذلك أنه «يحرم ما حلل الله» وهي التهمة التي وجهت أيضاً للرئيس قايد السبسي، حين تقدم بمبادرة المساواة في الميراث، وقبله الرئيس التونسي المؤسس

مهمة المفتي تبدو أكثر تعقيداً، اليوم، في مواجهة أطراف تنازعه مسؤولة الإشراف على الإفتاء، وتعمق حالة الفوضى السائدة في المجتمع



المفتي بطيخ يحاول استيعاب خصوصية المرحلة التي يعيشها التونسيون وحالة «الفصام» التي أصابت المجتمع وانقسامه بين علماني وإسلامي.

والجميع يخول له إبداء الرأي، لكن أهل مكة أدري بشعابها، ولا يمكن التدخل في شأن ونقاش داخلي في تونس، ومع ذلك علينا احترام كل المواقف وكل الآراء. وأن الشعب التونسي «مثقّف وواع ويدرك الحقيقة بشكل جيد»، مختتماً تصريحه بالقول «نحن شعب مسلم نحترم ديننا». وأعادنا مواقف بطيخ حينها إلى أذهان المغاربة الجدل الذي عاشه المغرب في أكتوبر عام 2015، بعد توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة في الإرث بين الرجال والنساء، وهي التوصية التي لقيت اعتراضاً شديداً من رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، بينما فضلت المؤسسة الدينية الرسمية الصمت حيال الموضوع.

وفي نهاية الأمر استطاع الإسلاميون تجسيد مقترح الرئيس قايد السبسي الذي دعمه بطيخ في أروقة البرلمان التونسي ولم يحسم إلى حد اليوم، في وقت استبعدت فيه رئيسة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان السابق بشرى بلحاج حميدة تمرير مشروع القانون في ظل «ماكينه دينية تقودها حركة النهضة الإسلامية».

لم يتوقف سيل الهجمات على بطيخ، فالتحدي الآخر الذي وجد نفسه مقمماً فيه في علاقة بقرار السلطات الفرنسية لمنع ارتداء «البوركيني» على شواطئها. وكعادتهم تلقف الإسلاميون في تونس الحادثة لإبداء آرائهم في شؤون غيرهم، ما أثار جدلاً على وسائل التواصل الاجتماعي كما وسائل الإعلام، خاصة بعد أن فاجأ مفتي الديار التونسية الجميع بتصريحات جاء فيها أنه لا يرى ضرورة من ارتداء البوركيني عند السباحة. قال المفتي إن «الحديث عن البوركيني هدره (قصة) فارغة لأن هذا اللباس الذي ترتديه المرأة وتنزل به إلى الشاطئ هو لباس صنع من القماش الذي يظهر مفاصل الجسم بل ويظهرها بالتفصيل». وتابع لكل تلك الأسباب

فإني اعتبر أن «البوركيني أمر غير ضروري بل إن لجوء المحببة إلى لباسها العادي أفضل بكثير». وطالب المحببات في فرنسا بأن يتعدن عن الأنظار أثناء السباحة تفادياً للمضايقات. مستأزمة فائروس كوروننا المسجد جميع القطاعات الحياتية في جل دول العالم، والمجال الديني كان له نصيب، وكان من بين أكثر القرارات إثارة للجدل، بعد قرار إلغاء العمرة، وربما الحج،

توصيات الأطباء بضرورة دفن المتوفين بالفايروس دون غسلهم أو تكفينهم لمنع انتقال العدوى، إذ اعتبرها بعض الغلاة مخالفة للشريعة الإسلامية وتعدياً على طرق الدفن الشرعية، على الرغم من أن ذات الشريعة تقول إن الضرورات تبيح المحظورات.

جاء في بيان لدار الإفتاء التونسية أن «من المصالح الشرعية المعتمدة ديناً وعقلاً هو اتباع نواصح الأطباء والالتزام بها التزاماً دقيقاً وكاملاً في هذه الفترة العصيبة من انتشار الوباء، وأن المحافظة على النفس وعلى صحة البدن هو من أهم مقاصد الدين الإسلامي وسائر الأديان السماوية». وأشار في هذا الخصوص إلى أنه يجوز تكفين المتوفى بسبب فايروس كورونا بالصيغة التي وضعها الأطباء ويجوز أن يصلي شخص واحد على الميت، وأن يدفن من غير غسل لما قد يحتمله ذلك من الإصابة بالعدوى، لافتاً إلى أن ذلك حكم اضطراري.

ومنذ بداية انتشار الفايروس في تونس علقت دار الإفتاء التونسية إجراءات اعتناق الإسلام توفيقاً من العدى، كما ساندت الإجراءات الحكومية على إغلاق دور العبادة، ما انتقده كثير من التونسيين، الذين انساقوا وراء فتاوى فيسبوكية وتعليقات متشددين بعيدة عن الواقع، وقد رد بطيخ

بأنه لا يجوز شرعاً. قال حينها معلقاً على مقترح الرئيس «كانت مقترحات قايد السبسي التي أعلن عنها، تدعيماً لمكانة المرأة والمرأة، وتفعيلاً لبدا المساواة بين الرجل والمرأة، في الحقوق والواجبات التي نادى بها ديننا الحنيف في قوله تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف»، فضلاً عن المواقف الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية، التي تعمل على إزالة الفوارق في الحقوق بين الجنسين، فكانت بلادنا رائدة في مجال التقدم والحداثة ومواكبة العصر».

مواقف المفتي قوبلت أيضاً بتحفظ وحذر من قبل عدد من الأحزاب السياسية في تونس، التي تصنف نفسها على أنها علمانية، إذ دعت إلى إطلاق حوار مجتمعي بشأن المبادرات المطروحة تتضمن جل الحساسيات والمرجعيات الفكرية، ما فهم على أنه تملص من إثارة جدل مجتمعي قد يؤثر سلباً على شعبيتها ونتائجها الانتخابية.

ورفض علماء جامعة الزيتونة، أيضاً، قرار مساواة الميراث، كونه يعتبر «معارضة صريحة لآيات الميراث القطعية واعتداء على أحكامها، ويصادم الدستور في توطنته وفصله الأول والسادس»، واعتبروا أن الالتزام بالأحكام الشرعية في مسائل الميراث لا يعارض مقومات الدولة المدنية المنصوص عليها في الدستور.

تجاوز الجدل الداخل التونسي ليشمل المؤسسات الدينية الكبرى في العالم العربي على غرار مؤسسة الأزهر في مصر والتي أصدرت فتوى بعدم جواز المساواة في الميراث في الجنسين، وأن النص القرآني جازم في هذه المسألة وذلك على إثر الجدل الحاصل في تونس.

وقال بطيخ في ردّه على الأزهر أنه يحترم الآراء والمواقف، موضحاً أن «كل طرف له موقف،

وكان من المفترض أن يقود الجدل الديني والمجتمعي إلى حوار واسع جهف تقريب وجهات النظر، وأن يحاول الإجابة عن أسئلة مهمة حول مدى ملائمة النصوص والتشريعات



انتشار وباء كورونا في تونس

تواجهه دار الإفتاء، منذ بدايته، بمساندة الإجراءات الحكومية وإغلاق دور العبادة، الأمر الذي ينتقده البعض منساقاً وراء فتاوى متشددة

على ذلك بقوله إن «الثقافة الإسلامية ليست ثقافة موت»، وذلك في مسعى إلى إقناع التونسيين بعدم الانسحاق وراء تلك الأفكار المتطرفة وبالبقاء في البيوت وتبرير تعليق الشعائر الدينية، من عمرة وحج وصلاة جماعاً.

أكد بطيخ أن حماية النفس البشرية مقدمة على الشعائر وأن فتاوى وغيره من المؤهلين في أنحاء العالم الإسلامي، لا تستهدف الدين الإسلامي كما يزعم أنصار نظريات المؤامرة من المتشددن الذين يوغلون في إكفاء الفتنة باعتبار أن إيقاف الصلوات إعلان عن أن دار الإفتاء أصبحت دار كفر». وعلى الرغم من وصفه بـ«مفتي البلاط» من قبل خصومه ومنتقديه، اتبع بطيخ، الذي تقلد على أيدي أشهر الزيتونيين محمد الفاضل بن عاشور، من خلال مواقفه الجريئة من المستجدات التي عرقتها البلاط، إعمال العقل والاجتهاد الديني ومحاولة تكيف النص القرآني مع المتغيرات الاجتماعية العصرية والتي تستوجب إعادة النظر في جزء كبير من «العرف الاجتماعي» الذي تتسبب به بعض الفتاى على أنه من «المعلوم بالدين بالضرورة».

العقلاني والعصر

يقدم المفتي نموذجاً لجذلية النص والواقع في الفقه، ويعبر بكل وضوح عن الفتوى تكون دائماً بين النص الشرعي المنطلق وبين الواقع الذي تتوجه نحوه، ويستلهم أفكاره وتصورات من المدرسة الأشعرية العريقة والمذهب المالكي، أكثر المذاهب الإسلامية تعويلاً عن العقل واجتهاداً في تاويل النص القرآني وتكييفه مع متطلبات الحياة العصرية. على خلاف بقية المذاهب التي تعتبر أكثر تشدداً في التعامل مع النص.

يعيب البعض على بطيخ عدم الاستدلال بالآيات القرآنية في تصريحاته وحتى في فتاواه، ما دفع البعض إلى التشكيك حتى في قدراته الفقهية عندما ساند العلم كطريقة مجابهة الوباء. لكن، اللحظة هي عملية طبية بامتياز والتعويل على النظريات العلمية لمواجهة الجائحة هي عين العقل، فالقرآن الكريم يأمرنا بالقراءة ويطلب اللجوء إلى العلم قبل التعويل على الغيب.

